



النائب المحترم السيد محمد خيري

من فريق العدالة والتنمية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

036

الموضوع: أموال الوقف وأوجه صرفها ووسائل مراقبتها.

المرجع: كتاب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

عدد 146/13 بتاريخ 26 ديسمبر 2012

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله،

وبعد، جوابا عن سؤالكم المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن التنظيم المالي للأوقاف العامة يقوم على أسس وقواعد التنظيم المالي للدولة، بحيث تخضع الميزانية لمبدأ الشمولية أو العمومية وتدبر في إطار ميزانية واحدة تغطي نفقات تسيير واستثمار العقار الحبسي بجميع أنواعه.

وتتكون موارد هذه الميزانية من مداخيل قارة تشمل كراء الأملاك الحبسية (أراضي فلاحية وعقارات حضرية) وبيع الغل والمحاصيل الفلاحية، وأخرى غير منتظمة أو استثنائية تشمل مداخيل المعاوضات، وتعويضات نزع ملكية أوقاف عامة لأجل المنفعة العامة ومبيعات منشورات وإصدارات الوزارة إضافة إلى دعم الدولة للحسابات الخصوصية للأوقاف...

أما سبل تنفيذها فيتم في إطار ميزانيتين: ميزانية للتسيير تغطي مصاريف تدبير المساجد (القيمين الدينيين، التفريش، استهلاك الماء والكهرباء، الصيانة...)، وأداء أجور الموظفين التابعين للميزانية الخاصة، وتسيير الأملاك والمحافظة عليها وصيانتها، ودعم التعليم العتيق ومحو الأمية، والأنشطة الدينية والثقافية للوزارة، والأنشطة الاجتماعية (عملية إفطار رمضان، إعانات للجمعيات، تسيير الملاجئ التابعة للأوقاف....)، وميزانية للاستثمار توظف وجوبا في اقتناء أو بناء أملاك تكون بدلا للأملاك التي تمت معاوضتها أو نزعت ملكيتها، وبناء المساجد.

وعلى غرار كل ميزانية، تخضع مالية الأوقاف لمراقبة خاصة على الصعيدين المركزي والمحلي. وفي هذا الصدد تعتمد الوزارة مجموعة من الوثائق والسجلات المحاسبية على الصعيد المركزي وعلى صعيد كل نظارة، تُوثّق جميع المعاملات المالية صرفاً وإيداعاً يتم مسكها من طرف ضابط الحسابات ومن طرف مصلحة الميزانية والمحاسبة ومصلحة ضبط المداخل والنفقات الذين يسهرون على سلامتها وتسجيل جميع المعلومات المتعلقة بها.

كما تقوم المفتشية العامة للوزارة بعمليات تفتيش دورية، لضبط الحسابات من خلال حصر السجلات السالفة الذكر وتدقيقها ومراقبة المصاريف بمختلف أنواعها وإثبات بيان دقيق بالحالة المالية لكل نظارة.

ومع صدور مدونة الأوقاف، تعززت هذه المراقبة بإحداث مجلس أعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة كهيئة مستقلة لمتابعة ومواكبة صرف مال الوقف واستخلاصه، وكجهاز للاستشارة والخبرة، فضلاً عن أجهزة وآليات جديدة متمثلة في مراقب مالي مركزي ومساعدين له، ومراقبين محليين على صعيد النظارات، يرفعون تقارير سنوية بوضعية الحسابات ومدى مطابقتها للنصوص الجاري بها العمل إلى المجلس السالف الذكر، الذي يقوم بدوره بإعداد تقرير سنوي يُرفع إلى أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

المشور السعيد
أحمد التوفيق